

منه فان استفرقه كانت طالق ثلاثا الا ثلاثا بطل
 الاستثناء بالصفة والشهر كان دخلت الدار فانت طالق
 فطلق اذا دخلت والطلاق لا يقع الا على زوجة وحينئذ
 لا يقع الطلاق قبل النكاح فلا يصح طلاق الاجنبية تنجيزا
 لقوله لها طلقتك ولا تعليقا لقوله لها ان تزوجتك
 فانت طالق او ان تزوجت فلانة فهي طالق **واربع لا يقع**
طلاقهم الصبي والمجنون وفي معناه للمفيع عليه **والناثم**
المكره اي بغير حق فان كان بحق وقع وصورتها ما
 قال ان جمع الكراه القاضى للمولى بعد مدة الايلا على
 الطلاق وشرط الاكراه قدرة المكره بكسر الراء على تحقيقه
 ما هدد به المكره بفتحها بوجوبه او تغلب وعجز المهر بفتح
 الراء عن دفع المكره بكسرهما بهرب منه واستفائه بمنه
 يخلصه ونحو ذلك وظنه انه اذا منع مما اكراه عليه
 فعل ما خوفه به ويحصل الاكراه بالتخويف بضرب شديد
 او حبسى او اتلاف مال ونحو ذلك واذا ظهر من المكره
 بفتح الراء رغبة اختياره بان اكراه شخص على طلاق
 ثلاثا فطلق واحدة وقع الطلاق واذا صدر تقليد
 الطلاق بصفة من مكلف ووجدت تلك الصفة في غيره

تكليف

تسكين فان الطلاق المعلق به يقع والسكن ينفذ لانه
 كما سبق **فصل في احكام الرجعة** بفتح الواو حكى كسرهما
 وهي لفظة من الرجوع وشرع عاردا المرة الى نكاح في عدة
 طلاق غير باين على وجه مخصوص وخرج بطلاة وطى
 الشبهة والظهار فان استباحة الوطى فيهما بعد زوال المانع
 لا يسمي رجعة **واذا طلق شخص امرأته واحدة او اثنين**
فله بغير اذنها من رجعتها ما لم تنقض عدتها وتحصل
 الرجعة من الناطق بالفاظ منها رجعتك وما تصرف منها
 ولا يصح ان قول للرجوع رد ذلك لنكاحي وامسكتك عليه
 صريحان في الرجعة وان قوله تزوجتك وانكحتك كنايةان
 وشرط الرجوع ان لم يكون محرما اهلية النكاح بنفسه وحينئذ
 فتصح رجعة السلوك الرجعة المرئى ولا رجعة الصبي و
 والمجنون لان كل منهم ليس اهلا للنكاح بنفسه بخلاف
 السفية والعبد فحقهما صاحبهما من غير اذن الولى والسيد
 وان توفق ابنته انكاحها على اذن الولى والسيد **فان انقضت**
عدتها اي الرجعية حاله اي زوجها نكاحها بمقد جديد
وتكون معه بعد العقد على ما بقى من الطلاق سواء انقضت
 بزواج غيره ام لا وان طلقها زوجها ثلاثا ان كان حرا او

فان تزوجت غير
 المطلق بعد انقضت
 البعد في نفسها الثاني
 وصفت الاول بقية
 صريح ما بقى من طلاقهم